

الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي  
الندوة الدولية حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان  
جاكرتا، 12-13 أكتوبر 2015

إعلان جاكرتا بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان

بالتعاون مع حكومة جمهورية إندونيسيا عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي (المنظمة) ندوتها السنوية بشأن "التثقيف في مجال حقوق الإنسان" في جاكرتا يومي 12 و13 أكتوبر 2015.

افتتحت الندوة معالي ريتنو لبيستاري مارسودي، وزير خارجية إندونيسيا، التي أُلقت بيان الافتتاح الذي سلط الضوء فيه على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان كمحفز، وذكرت إندونيسيا مثلاً حيث يتعايش الإسلام والديمقراطية والحدثة في ظل احترام التنوع الثقافي والديني واحترام حقوق الإنسان. كما تطرقت إلى خطة العمل الوطنية في إندونيسيا، التي توفر أرضية صلبة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لإدماج حقوق الإنسان في أعمال الحكومة من خلال توفير التثقيف الحقوقي على مختلف المستويات من بين جملة أمور أخرى.

جمعت الندوة إلى جانب أعضاء الهيئة خبراء من المنظمات المتعددة الأطراف والدولية مثل اليونيسكو، والإيسيسكو، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان فضلاً عن ممثلين عن منظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تلك الدول.

بالإضافة إلى العروض الشاملة التي قدمها الخبراء والمحاضرون، أجرى المشاركون في الندوة تحليلاً للوضع الراهن لسياسات التثقيف الحقوقي في بلدانهم، واقترحوا الحلول المناسبة لمختلف ثغرات التنفيذ بما يساعد في صياغة استراتيجيات طويلة الأجل لتلبية الالتزامات الحقوقية الدولية مع الحفاظ على الخصوصيات الدينية والثقافية لكل منها.

وبناء على المداولات وتبادل وجهات النظر بين المشاركين، خلصت الهيئة إلى النتائج البارزة التالية للندوة:

أقرت التزام جميع الأديان بالسلام وأكدت من جديد الالتزام بدعم وتعزيز القيم الإسلامية النقية للرحمة والتسامح والعدالة الاجتماعية التي تشكل العناصر الأساسية لرسالة الإسلام العالمية للبشرية. كما أبرزت أن المسؤولية الفردية والاجتماعية والجماعية للمسلمين تتمثل، وفقاً لعقيدتهم، في حماية حقوق الجميع بغض النظر عن الطائفة أو اللون أو الجنس أو الوضع الاجتماعي.

أقرت أن فهم مبادئ حقوق الإنسان يعزز الاحترام المتبادل للتنوع والتسامح ويوفر أساساً للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تركز على الأفراد في مختلف المجتمعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، شددت على أهمية إدارة التنوع لخلق بيئة مواتية لتسوية النزاعات بين الشعوب والأمم وكذلك بناء السلام واستدامته.

أشارت إلى أن التكامل الاقتصادي والتقدم في مجال الاتصالات قارب بين العالم فأصبح ينظر على نحو متزايد إلى حقوق الإنسان باعتبارها قوة أخلاقية موحدة. ولا بد أكثر من أي وقت مضى جعل حقوق الإنسان معروفة ومفهومة من خلال التثقيف الحقوقي عبر جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أيدت أنه بناء على نظام القيم العالمية المشتركة المكرسة لحماية كرامة الإنسان وتنمية شخصيته، ينبغي توفير التثقيف الحقوقي للجميع على مختلف المستويات بما يمكنهم من "المشاركة بفعالية في مجتمع حر، وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية أو الإثنية أو الدينية، وتقوية أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام".

استذكرت المادة (1) من إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان الذي ينص من بين أمور أخرى على أن "التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان أساسيان لتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، وفقاً لمبادئ عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة".

سلّمت بالتطور التاريخي الإيجابي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بصفته تخصصاً معترفاً به من خلال اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 29)، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج العمل العشري وكذلك إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام، وغير ذلك من اتفاقيات الأمم المتحدة واليونسكو التي تتعامل مع أهداف التثقيف، وإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 الذي أكد مسؤولية الدول في ضمان التثقيف في مجال حقوق الإنسان وقراري الجمعية العامة 49/184 الذي نص على عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان و59/113 الذي أنشأ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لتعزيز جهود التوعية الوطنية بشأن حقوق الإنسان بخصوص قضايا محددة في ثلاث مراحل متتالية.

رحبت بإدراج الهدف الشامل للتثقيف بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتعزيز المجتمعات السلمية الشاملة في جدول أعمال التنمية المستدامة الذي اعتمده مؤخراً الجمعية العامة في 27 سبتمبر 2015.

أكدت أن تمتع الأفراد والجماعات الكامل بحقوق الإنسان يخضع لتحقيق مجموعة من المسؤوليات التي تسهم في تعزيز وحماية حقوق الجميع على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وبما يتفق مع المناخ الاجتماعي والديني والثقافي.

أقرت أن الحاجة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لا لبس فيها، وشددت على مسؤولية كل من الدول وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لاحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع البشر دون تمييز، مع إدراج قيم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية المعترف بها عالمياً في أي نظام تثقيف كجزء من جودة ونوعية هذا التثقيف.

كما أقرت بأن نشر التثقيف في مجال حقوق الإنسان بشكل شامل يمكن أن يتصدى بفعالية لعلل التطرف والإرهاب والعنف القائم على أساس العرق وباسم الدين ويعزز المجتمعات التي تتسم بتعدد الثقافات والتسامح والتقدمية التي تعيش في سلام داخلي وخارجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، شددت على دور القادة الدينيين وأهمية إشراكهم.

استذكرت أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 ألزم الدول والحكومات بتحمل المسؤولية الأساسية لتعزيز وضمان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بهدف تعزيز الالتزام العالمي بحقوق الإنسان.

أقرت بأن قضايا حقوق الإنسان معقدة ومتعددة الأبعاد، ما يحتم دمج التثقيف مع السياق والثقافات والاهتمامات المحلي في ممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان عند التعامل مع قضايا الخصوصيات الثقافية والدينية.

أكدت أن التدريب في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يمثل جزءاً من اهتمامات واحتياجات المشاركين، ويجمع بين التحديات الفكرية وتنمية المهارات وتشكيل المواقف، وهو لا ما يمكن تحقيقه إلا من خلال الإشراف الفعال لأصحاب المصلحة.

أكدت أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يرتبط بالتربية ويجب أن يدمج في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات بدءاً من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي، وبرامج تدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المعلمين والمسؤولين وأعضاء السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية ووكالات إنفاذ القانون إلخ.

أقرت بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس عملية لا تتعلق فقط بإدراج عناصر حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، بل تشمل كذلك تطوير الكتب الدراسية وطرق التدريس وتطوير وتدريب المعلمين ومديري المدارس في مجال حقوق الإنسان وكذلك تعزيز بيئات التعلم التي تشجع التنمية الكاملة للشخصية والاحترام المتبادل وتعلم التعايش مع تقدير التنوع الثقافي.

استذكرت أن منظمة التعاون الإسلامي ملزمة بحكم ميثاقها بالعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمساءلة في الدول الأعضاء. كما أقرت بأن قضايا المساواة بين الجنسين والإنصاف، والتنوع الثقافي، والحوار بين الأديان، ومنع العنف، والقضاء على الصور النمطية (على أساس العرق أو الدين أو الإثنية أو اللون أو الجنس) تشكل مكونات غير قابلة للتجزئة من التثقيف في مجال حقوق الإنسان. لذلك، تؤيد حاجة المواطنين الفاعلين والمسؤولين إلى الدعم والمعلومات من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان لاتخاذ خيارات أخلاقية واعية واتخاذ مواقف مبدئية حول كافة القضايا والتمسك بالكرامة الإنسانية.

كما شددت على أن الهيئة، منذ إنشائها، حافظت على التثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره واحداً من الموضوعات المشتركة بين القطاعات التي يجب تعزيزها ومتابعتها أثناء أداء مهامها وأنشطتها المكلفة بها. كما تنص المادة 14 من نظامها الأساسي على "توفير التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان والتوعية بهذه الحقوق في الدول الأعضاء". وبالتالي، يمكن أن يصبح التثقيف في مجال حقوق الإنسان مجالاً للتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في المنظمة على جميع المستويات وإنشاء منظومة شاملة لحقوق الإنسان تتفق مع المناخ الديني والثقافي.

أوصت أنه ينبغي على الدول الأعضاء إجراء إصلاحات في قطاع التعليم تشمل خطياً وبرامج وفقاً للتوجيهات الواردة في خطط العمل لكل مرحلة من مراحل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والعمل من أجل تنفيذه الفعال من خلال دمجها في المناهج المدرسية والتدريب. كما يجب على الدول المشاركة والتشاور مع جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة لوضع استراتيجية شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تغطي باقتدار كل القضايا التي تهم البلاد.

سلطت الضوء على الدور الحاسم للمؤسسات الوطنية في التأثير على دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية من خلال الأنشطة التشاركية المخصصة، الأمر الذي يعكس الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان والتركيز بشكل ملائم على المراقبة والمساءلة. كما تؤكد على حاجة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى تعزيز الشراكة لتحقيق هذه الغاية.

حددت الحاجة لبناء التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسساتها الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بهدف النهوض بالكفاءات المهنية والاجتماعية وتحديد القواسم المشتركة للعمل في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان بوصفه نقطة انطلاق لصياغة استراتيجية شاملة ومتناسقة.

اقترحت أن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء شبكة من الجامعات أو المؤسسات الأكاديمية المعترف بها لتقديم دورات للحصول على درجة الماجستير / دبلوم في التثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف تعزيز القيم الأخلاقية والعالمية لحقوق الإنسان. ويمكن أن تقدم الهيئة جنباً إلى جنب مع مفوضية حقوق الإنسان والإيسيسكو واليونسكو الخبرة الفنية في هذا الصدد.

أقرت بالحاجة إلى تسليط الضوء على القوة الجوهرية للدين في تعزيز التسامح واحترام الآخرين والسلوك الأخلاقي الجيد وربطها بقيم حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقرت بالدور الحيوي للمدارس الدينية، مؤكدة الحاجة إلى أن تنضم هذه المؤسسات إلى التعليم النظامي من خلال إنشاء روابط رسمية مع الدوائر/ المؤسسات ذات الصلة بالشؤون الدينية والتعليم.

قدرت المشاركة النشطة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المنتدى العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن تقديم التقارير الوطنية حول تنفيذ استراتيجيات التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وشجعت جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذه العملية وتعزيز استراتيجياتها في هذا المجال من خلال الاستفادة من الأدلة التجريبية وتحليل الظروف المتاحة وكذلك تقاسم أفضل الممارسات.

شددت على ضرورة وضع مصفوفة / مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات لمواءمة الاستراتيجيات التعليمية الوطنية في الدول الأعضاء من منظور التثقيف في مجال حقوق الإنسان بما يتماشى مع خطط عمل لكل مرحلة من مراحل البرنامج العالمي. ولهذا الغرض، أوصت المنظمة بأن يقوم الأمين العام بإنشاء فريق عامل يتألف من الهيئة والإيسيسكو لتنسيق الجهود، بدعم من اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لصياغة المصفوفة المقترحة فضلاً عن توفير الخبرة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها لتعزيز البنى التحتية الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

أقرت بالرغبة في دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان كعنصر من عناصر خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وخطط التنمية وغيرها من الخطط الوطنية ذات الصلة لتعزيز قيم حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وثقافة السلام والمواطنة الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي النهاية، أعرب المشاركون عن امتنانهم لوزارة الخارجية في جمهورية إندونيسيا لاستضافة ندوة الهيئة بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وكرم الضيافة.

صدر في جاكرتا

13 أكتوبر 2015

